

معوقات المقاولات النسوية في الجزائر وآليات تطويرها

Obstacles to women's entrepreneurship in Algeria and the mechanisms for its development

ط.د طيب ابتسام^{1*}، د. زغبنة نوال²

¹ مخبر التطبيقات النفسية في الوسط العقابي، جامعة باتنة 1 (الجزائر)، ibtissam.tebib@gmail.com

² جامعة باتنة 1 (الجزائر)، zaghina123@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/07/31

تاريخ القبول: 2022/06/19

تاريخ الاستلام: 2022/03/20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي الى التعرف على أهم المعوقات التي تواجه المرأة المقاولات في الجزائر، وكذلك تسليط الضوء على الآليات الداعمة لترقية المقاولات النسوية بالجزائر وتحليلها. ومعرفة ما إذا كانت تساهم بشكل فعال في الحد من تلك العراقيل. كما خلصت هذه الدراسة الى أن تطور المقاولاتية النسوية لا يرتبط فقط بأداء هيئات وبرامج الدعم، ولكن بمدى توفر روح وثقافة المقاولاتية لدى المجتمع، ولدى المرأة خاصة. كلمات مفتاحية: معوقات؛ مقاول؛ امرأة مقاول.

Abstract:

This study aims mainly to identify the most important obstacles facing women entrepreneurs in Algeria, as well as to shed light on the mechanisms supporting the promotion and analysis of women entrepreneurship in Algeria. And find out if they contribute effectively in reducing those obstacles.

This study also concluded that the development of women's entrepreneurship is not only related to the performance of support bodies and programs, but to the extent to which the spirit and culture of entrepreneurship is available in society, and in women in particular.

Keywords : Obstacles; Entrepreneur; Entrepreneur women.

1. مقدمة:

في الجزائر خطط المرأة خطوات مهمة وقطعت أشواطاً تعتبر بمثابة نقطة تحول بواقع المرأة من خلال صدور العديد من القوانين والتشريعات التي هدفت إلى تمكينها وتعزيز دورها الفاعل في مختلف مجالات العمل الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، لأجل دفع عملية التنمية الشاملة، فكان الاهتمام بالمرأة التي تشكل نصف الطاقات البشرية للمجتمع، لإشراكها في انجاز هذه العملية إلى جانب الرجل ضرورة ملحة وحيوية للانطلاق بهذه المجتمعات من حالتها الراهنة إلى حالة أكثر تقدماً.

وقد عرفت السنوات الأخيرة الحضور المكثف للمرأة في سوق العمل، حيث كانت تنشط في مشاريع أقل ما يقال عنها مشاريع منزلية، ومن أهم هذه النشاطات المقاولاتية، فالمرأة المقاولاتية هي التي قامت بتأسيس أو شراء مؤسسة، حيث تصبح مسؤولة عليها مالياً واجتماعياً وإدارياً، وتساهم في تسييرها الجاري. وبما أن إنشاء المرأة لمؤسستها الخاصة أصبح موضوعاً يثير الكثير من الجدل في المجتمع سواء تعلق الأمر بإنشاء جديد، إعادة إنشاء، تطوير أو اندماج، فإن انجاح هذه العملية الطويلة والمعقدة يعد مهمة صعبة لكل امرأة حاملة مشروع والتي تواجه معوقات ثقافية اجتماعية، ومعوقات ذاتية، ومناخ غير مشجع، بالإضافة إلى محدودية التمويل المدعم للمرأة المقاولاتية، إضافة إلى نقص الخبرة الفنية والقدرات اللازمة لتسيير المقاولاتية والتي تجعلها تقف أحياناً عاجزة عن تجاوز هذه العراقيل وتأدية نشاطها المقاولاتي بشكل صحيح، بالرغم من الآليات والوسائل التي توفرها لها البيئة المتواجدة فيها؛ وعليه فإن الجزائر كباقي الدول تواجه مثل هذه العراقيل وتسعى لوضع سياسات وآليات من شأنها ترقية المساواة النسوية ولكن بالنظر إلى ميدان المساواة النسوية في المجتمع الجزائري وإلى خصوصية هذا المجتمع، هل تحظى المرأة المقاولاتية على بيئة داعمة لنجاحها؟ وإن كانت هناك عراقيل، فما هي تلك العراقيل التي تواجهها؟ وهل تحد تلك الآليات والسياسات الموضوعية من العراقيل التي تواجهها؟ هذا ما سنتطرق إليه في هذا المقال من خلال صياغة الاشكالية الجوهرية للدراسة في السؤال الآتي:

ماهي أهم المعوقات التي تواجه المرأة الجزائرية اليوم لاقتحام عالم المقاولاتية؟ وماهي الآليات الموضوعية لتشجيع المرأة لولوج للنشاط المقاولاتي؟

2. تحديد مفاهيم الدراسة:

1.2 مفهوم المعوقات:

عرفت في معجم اللغة العربية المعاصرة: معوق [مفرد] اسم فاعل من عوق من يعوق عملاً أو تقدم شيء، وخاصة من يحاول اعتراض اقرار قانون او اجراء تشريعي باستخدام تقنيات التأخير كالتعطيل أي اللجوء الى الأساليب التعويقية لتأخير عمل. (المعاني)

وتعني في قاموس اكسفورد (*obstacle*) الشيء الذي يعوق التقدم في السير سواء ذلك بعوائق طبيعية أو مصطنعة ويؤدي ذلك الى التعسر في اجتياز الموقف.

المعوقات اصطلاحاً: هي العوامل التي تؤدي الى الانحراف عن النموذج المثالي وتحول دون تحقيق الاهداف التي يسعى اليها. (نجوى و مشاعل ، 2015، صفحة 232)

2.2 تعريف المقاول: لقد تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الاقتصادي، لذا فقد اختلفت التعاريف التي أعطيت له فمصطلح "*Entrepreneur*" ظهر في فرنسا خلال القرن السادس عشر وهي كلمة مشتقة من الفعل "*Entreprendre*" والذي معناه باشر، التزم، تعهد، وبالنسبة للغة الانجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمة "*Entrepreneur*" للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية.

وعرف القاموس العام للتجارة الذي تم نشره سنة 1723 بباريس كل من المصطلحين "*Entreprendre*" و "*Entrepreneur*" بالشكل التالي:

- "*Entreprendre*": تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة... الخ
- "*Entrepreneur*": الشخص الذي يباشر عملاً أو مشروعاً ما، فمثلاً بدلاً من أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي. (الجودي ، 2015، صفحة 40)

كما يعتبر (*J,B Say* 1803) من اوائل المنظرين لهذا المفهوم، اذا اعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الانتاج بهدف خلق منفعة جديدة، كما عرف "شومبتر" المقاول (1950) بأنه ذلك الشخص الذي لديه الارادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد الى ابتكار، وكذلك فالمقاول هو الشخص الذي لديه الارادة والقدرة وبشكل مستقل -اذا كان لديه الموارد الكافية- على تحويل فكرة جديدة أو اختراع الى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة غير أن المقاول ليس بالشخص الخيالي، وانما شخصية تتصرف بمفردها وبشكل مستقل مقاوم، متمرد ومبدع . (وليد ، عمار فاروق ، و عفاف، 2017، صفحة 05)

3.2 تعريف المرأة المقاول: المرأة المقاول هي التي " تكون لوحدها أو مع شريك أو عدة شركاء والتي تأسس أو تشتري أو ترث مؤسسة تتحمل مسؤوليتها المالية، الادارية والاجتماعية والتي تشارك دوما في تسييرها الجاري"، من هذا التعريف فان المرأة المقاول هي التي تراقب وتسير مؤسسة جديدة موروثه أو مشتراه. كما جاء في كتاب ل : *Jean Halladay* أن المرأة المقاول "هي المرأة التي تختار انشاء مؤسسة لحسابها الخاص، وتقوم بتنظيم وادارة مواردها الخاصة وتتحمل المخاطر المالية الكامنة في القيام بذلك على أمل كسب ربحا في نهاية المطاف . (صبرينة ، صارة ، و رشيد ، 2018، صفحة 05)

وفقا ل: كما جاء في كتاب ل : *Lee-Gosselin Burke, Belcourt* (1991) المرأة المقاول هي " المرأة التي تسعى لتحقيق الذات، والاستقلالية المالية والسيطرة على وجودها من خلال اطلاق وادارة مؤسستها الخاصة. (ثورية ، سفيان ، و سمير ، 2020، صفحة 32)

هي العملية التي من خلالها تقوم امرأة او مجموعة نسائية بإنشاء واستغلال الموارد الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك المادية والمالية بطريقة منظمة لتوفير السلع والخدمات للسوق والعملاء لتحقيق الربح . (انصاف، 2020، صفحة 725)

3. دوافع ممارسة المرأة للأعمال المقاولاتية:

1.3 نموذج مقال لتقليده: حيث وجدت الدراسات أنه يوجد رابط قوي بين وجود نموذج مقال في المحيط و بروز مقالين جدد كما وجد ان جنس المقال - النموذج-؛ تأثير كبير، حيث يتأثر الافراد في طموحاتهم، اختياراتهم بأشخاص من نفس جنسهم، بمعنى المرأة تتأثر أكثر بالمرأة المقاول، ونفس الشيء بالنسبة للرجل، كما أن صلة القرابة تؤثر بشكل أكبر.

2.3 غياب الشبكات المفيدة والوضع الاجتماعي: غالبا ما يكون للمرأة شبكة علاقات ضيقة ومحدودة مقارنة مع الرجل، وهذا ما يفسر تعذر انتمائها لبعض الشبكات الاجتماعية، وحتى في حالة انتمائها لها، فتكون طبيعتها مختلفة عن تلك التي ينتمي اليها الرجال، حيث عادة ما تنتمي النساء الى شبكات تكون مكيهة لتحقيق اهداف مرتبطة بالمهام العائلية، مما يصعب كيفية الحصول على المعلومات والوسائل الضرورية لإنشاء مؤسساتهن. (الخامسة ، نوال ، و مراد ، 2021، صفحة 177)

2.3 الحوافر الشخصية: وهناك نساء اخريات يخرن انشاء مؤسسة خاصة بهن، دون أن تكون وضعيتهن الاقتصادية هشة وهذا تلبية لمحفزات شخصية مثل: تحسين نوعية المعيشة، اثراء حياتهن الاجتماعية بمضاعفة

المقابلات والاتصالات، للانشغال بفعل شيء لإعطاء قيمة للعلم، والقدرات المكتسبة بالتكوين والخبرة للانفتاح للحصول على الاستقلالية الذاتية.

3.3 الخوافر المهنية: فهي عموما ما تخص الاطارات والموظفين الذين يرغبون في تغيير نشاطهم، وغالبا ما تختار النساء مجال المقابلة كمسار مهني ثاني، وهذا بعد انتهائها واتمامها لنشاطاتها العائلية.

4.3 الخوافر التجارية: وهنا تخفز خاصة المقاولات اللاتي يرغبن في استغلال فرص عمل، أو سوق معينة. (منيرة و يوسف ، المقاولاتية النسوية في الجزائر -واقع الانشاء وتحديات مناخ الاعمال-، 2014، صفحة 88)

4.3 العوامل الدافعة (السلبية): وهي تضم الحاجة للنقود، غياب هياكل عمل غير مقبولة، نشاط يحتاج لتوقيت جد مضغوط وغير مريح بالنسبة للنساء، اختلاف كبير في الاجور بين النساء والرجال (عدم امكانية الادخار)، التمييز في منح المناصب والحرمان من الترقيات، وفي بعض الدول تعتبر نسبة البطالة العالية كمحفز.

5.3 العوامل الايجابية: وهي التي تجذب نحو المقاوله، وتكمن في وجود امكانيات سوقية، تحقيق قطاع معين لنسب كبيرة من الفوائد، أهداف اجتماعية، امكانية التحكم في الوقت، دخل أكبر واستقلالية مالية، النمو الشخصي والرضا في العمل. (منيرة و يوسف ، المقاولاتية النسوية في الجزائر -واقع الانشاء وتحديات مناخ الاعمال-، 2014، صفحة 89)

كما اوضحت الدراسات أن اسباب تأسيس المرأة لمشروعها الخاص تكون اما عوامل الحاجة او الفرص، وعادة ما تغطي عوامل الحاجة في الدول النامية والاقل نموا وهي تشمل على:

- العائد الضعيف للأسرة، وانعدام فرص العمل؛
- الحاجة الى ترتيب عمل من بسبب الالتزامات العائلية؛
- نتيجة لإثبات الذات والرغبة في تحقيق الثراء والقوة؛
- نتيجة التطور التكنولوجي توفرت للمرأة تكنولوجيا حديثة لخدمات البيت. (صبرينة ، صارة ، و رشيد ، 2018، صفحة 07)

4 واقع المرأة المقاوله في الجزائر:

في الجزائر عموما هناك تحسن كبير في نسب مشاركة المرأة في التعليم، وذلك ناجم عن تحسين ظروف التمدرس، وشهد ميدان العمل ايضا استقطاب لليد العاملة النسوية، وبالنظر الى ميدان المقاوله فان الدولة

الجزائرية عمدت الى تسخير جملة من اجهزة لدعم المساواة النسوية ن لذا عرفت المرأة الجزائرية بعد الاستقلال تطورا ملحوظا في وضعها التعليمي والقانوني، كما توسعت مشاركتها في الحياة الاجتماعية والوطنية، وهو ما تعكسه الاحصائيات ومؤشرات الواقع التي سنتناولها فيما يلي:

1.4 تطور الوضع التعليمي للمرأة: أولت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال عناية كبيرة للتعليم منتهجة بذلك سياسة مجانية وديمقراطية التعليم والزاميته في المراحل الدراسية الاولى، وقد اثرت هذه السياسة بارتفاع قياسي في معدل التمدرس وانخفاض معدل الامية وانتشار واسع للتعليم في جميع مناطق الوطن وقد اعطت سياسة الدولة في مجال التربية والتعليم فرصا متكافئة لكلا الجنسين، وازالت الفوارق الاجتماعية بتوفير الخدمات الاجتماعية المدرسية كالمراقد، المطاعم، النقل المدرسي والمنح الدراسية. كما سمحت الاستثمارات الضخمة في هياكل التعليم بتقريب المدرسة من التلاميذ، خاصة في الارياف والمناطق النائية، وهو ما ساهم في ارتفاع نسبة التمدرس بشكل ملحوظ. (حسان و العربي، 2015، صفحة 287)

مما يشكل هذا تحولا كبيرا في تعليم المرأة في الجزائر، وهو ما يؤهلها للمشاركة أكثر في الحياة الاجتماعية ويزيد من فرص تقلدها مناصب المسؤولية الامر الذي ينعكس ايجابا على مكانتها داخل الاسرة وخارجها، حيث يؤكد مصطفى زايد في هذا الإطار "أن مبدا ديمقراطية التعليم والزاميته في التعليم الابتدائي كفيل للمرأة الظروف الموضوعية للترقية الاجتماعية" من جهة اخرى تشهد ظاهرة تفوق الاناث على الذكور في التعليم تصاعدا مستمرا عام بعد عام، حيث شملت الظاهرة الان كل الاطوار الدراسية بما فيها الابتدائي والجامعي. (حسان و العربي، 2015، صفحة 288)

2.4 تطور المنظومة القانونية الخاصة بالمرأة: سعت الدولة الجزائرية في مختلف تشريعاتها الى تكريس مبدا المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين وقد طورت المنظومة التشريعية الخاصة بالمرأة وتعززت الحقوق التي تتمتع بها وهو ما يتجلى في:

✓ الدستور: الذي كرس المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات والتعلم والعمل وتلقي المهام والوظائف. (خالد و رندة ، 2017، صفحة 07)

✓ قانون الاسرة : لقد حققت المرأة الجزائرية على اثر تعديل قانون الاسرة الجزائري. (خالد و رندة ، 2017، صفحة 07)

فضلا عن ذلك، تبنت الجزائر في السنوات الاخيرة استراتيجية وطنية للإدماج وترقية المرأة، صادقت عليه الحكومة سنة 2008، وتم التركيز في هذه الاستراتيجية على تشجيع تكافؤ الفرص في التشغيل والترقية مع

خلق محيط مناسب يسمح للمرأة بالتوفيق بين حياتها المهنية والعائلية، وتتكفل مختلف القطاعات الوزارية حاليا بتطبيق المخطط التنفيذي للاستراتيجية تحت اشراف وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة. وازضافة الى المكاسب السابقة، فهناك العديد من الجمعيات التي تدافع عن حقوق المرأة، والتي تطالب بمزيد من المساواة والتحرر، وكذا تعزيز مكانتها داخل الاسرة وتحريرها من هيمنة الاسرة باسم مناهضة العنف ضد المرأة، وحماية حقوق الانسان. (حسان و العربي، 2015، صفحة 289)

ولكن بالنظر بين ما تقوم عليه النصوص القانونية والتنظيمية التي تدعم المرأة المقاولة وتحفظ حقوقها، وبين مدى تطبيقها على أرض الواقع، فان الدلائل تشير الى وجود تناقضات من ناحية تفعيلها؛ فوضع الجزائر من ناحية أداء الاعمال متراجع اذ أنها لا توفر مناخا محفزا للاستثمار بالنظر الى عوامل عديدة، كما أن غياب ثقافة العمل المقاوالاتي أوساط الشباب الجزائري تعتبر من العوامل التي أثرت على ضعف نشاط المقاوالاتية، حيث نجد أن معظم المقاولين يقومون بإنشاء مؤسسة بدافع الرغبة في الحصول على الكسب المادي السريع والخروج من دائرة البطالة. كما أن أغلب المقاولين الجزائريين لا يمتلكون مؤهلات علمية والخبرة المهنية لإدارة المشاريع، وهو ما يفسر تزايد المشاريع الخدماتية التي لا تعتمد على المخاطرة والمبادرة الخاصة، وذلك على حساب القطاعات الانتاجية القادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني، (سعيدة ، سليمة ، و ساسية ، 2017، صفحة 16)، وعليه فان افتقار حاملي المشاريع الى التكوين الجيد في الاساسيات المقاوالاتية يصعب عليه اللجوء اليها أو ضمان نجاح المشروع واستمراريته .

5 العوامل التي تعيق ممارسة المرأة للفعل المقاوالاتي: تواجه ريادة الاعمال في الجزائر على غرار باقي الدول العربية مجموعة من التحديات والمعوقات التي تقف أمام الجهود المبذولة من طرف الدول للارتقاء بالنشاط الريادي والذي يسهم في رفع مستوى التنمية والتقدم الاقتصادي للبلدان، كما انها تحد من قدرة رجال وسيدات الاعمال على حد سواء على النجاح في خلق مشروعات انتاجية مبتكرة أو توسيعها وعلى تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال زيادة نسب التوظيف وتحقيق الاكتفاء المحلي في مختلف الميادين.

تظهر الدراسة المسحية التي قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول تعزيز دور المرأة في ريادة الاعمال في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (2014) والتي شملت 17 دولة من بينها الجزائر، ان أبرز التحديات التي تواجه رائدات الاعمال في المنطقة تتعلق بالعوائق الثقافية والاجتماعية يليها الحصول على التمويل والافتقار للمعرفة ومهارات الاعمال، بالإضافة الى افتقار للهياكل الداعمة لريادة الاعمال النسوية والاجراءات المعقدة لعمليات التسجيل والحصول على التراخيص وصعوبة الوصول للأسواق.

وفيما يلي عرض لاهم المعوقات التي تواجهها المرأة المقاول: (نادية، 2017 ، صفحة 119)

1.5 العوائق الثقافية والاجتماعية: عند التحدث عن السياقات الثقافية السائدة في المجتمع وتأثيرها المباشر والغير مباشر في الفعل الاقتصادي للمرأة المقاول فلا بد من الاشارة الى شبكة العلاقات الاجتماعية ووزن العائلة في المجتمع الذي تتواجد فيه صاحبة المشروع، باعتبار انها امرأة عاكسة للثقافة السائدة والمعبرة عنها. حيث تشير الدلائل الميدانية الى محورية حضور الاسرة بصيغ مختلفة في مسيرة المرأة باعثة المشروع، ولا يبرز خيار مبادرة المرأة ببعث المؤسسة على حساب حضور الاسرة في ذات المرأة وحياتها كما يتجلى ذلك الخيار في صورة عكسية أو متناقضة مع خيارات الاسرة بقدر ما يندرج اقدام المرأة على خوض غمار التجربة الاقتصادية المستقلة ضمن صيغ مختلفة من التوافقات الاسرية، ومن الصفقات العائلية متعددة الابعاد. كما ان ثقافة حصر دور المرأة داخل الاسرة يجعلهن يكافحن للتوفيق بين التزاماتهن الاسرية والعملية. ونظرا للعوائق الاجتماعية والثقافية المختلفة لا تستطيع المرأة ان تنتقل بحرية خاصة في المناطق الريفية مما يمنعها من الشروع في أعمال خارج المنزل ومن الوصول للأسواق البعيدة عن المناطق المحلية القريبة، من هذا المنبر لا يمكن للفعل الاقتصادي للمرأة ومبادراتها بعث المؤسسة الاقتصادية واحداث مشروع مستقل مهما كان حجمه متوسطا كان أو صغيرا أو متناهي الصغر، ومهما كان نوعه وقطاع النشاط الذي ينتمي اليه وبغض النظر عن نموذج المرأة صاحبة المبادرة فيه سيدة اعمال كانت او بائعة رصيف او تاجرة حقيقية، ان انفصل عن محيط اجتماعي يحتضن مبادراتها بأسلوب او بآخر، ولا يمكن لتلك المبادرة ان تشدّ عن فلك اجتماعي ثقافي وقيمي تتحرك فيه المرأة الباعثة، وتسترفد منه نماذجها التسييرية وثقافة ادارتها لمؤسستها. (عائشة، 2011، صفحة 261)

وهذا ما تؤكده بعض الدراسات، من بينها دراسة **جبلالي اليابس** حول ظهور المقاول البرجوازية الصناعية والتي اهتمت بالمقاول الجزائري، حيث يركز على الرأسمال الاجتماعي للفعل المقاوالاتي، ويعتبر أن المقاول كيانا اجتماعيا قبل أن يكون كيان اقتصادي ، فهي مجال متأثر بالأبعاد الاجتماعية والسياسية، وهذه الابعاد هي التي كونت الفكر المقاوالاتي الخاص من أجل النهوض بالتنمية المجتمعية بشكل عام والمجتمعات المهنية بشكل خاص؛ ومن النتائج التي توصل اليها الباحث أن المقاول الجزائري ليس ذلك المقاول الشومبيري ، فالجزائري بوجوده الاجتماعي والاقتصادي ينتج فعلا مقاوالاتيا، يعتمد على العائلة كرأس مال اجتماعي ومادي. وللعائلة دور مهم في انشاء وتمويل للمقاول الخاص. (رحماني، 2016-2017، صفحة 72)

2.5 صعوبات تمويلية: يمكن حصرها فيما يلي:

تعتمد النساء المقاولات في اغلب الاحيان على التمويل الذاتي (مواردهن المالية الخاصة وموارد عائلاتهن) اما اللجوء الى القروض البنكية ولأجهزة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة) فيبقى ضعيفا، حيث ان 60% منهن لا يعرفن هذا الجهاز (حسب الدراسة التي اجراها المركز الوطني للبحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية). وبالتالي فهن تعملن في حدود الامكانيات المالية المحدودة المتاحة لهن؛

نظرا لان الكيانات القانونية لمشروعات المرأة الاقتصادية تكون في الغالب مؤسسات فردية فانه يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق أسهم في الاسواق المالية او اصدار سندات للاقتراض؛
ترد بعض البنوك التجارية في منح هاته المقاولات قروضا ائتمانية قصيرة او طويلة الاجل، مالم تكن تلك المؤسسات تتمتع بشهرة واسعة او بضمان مؤسسة شخصية معروفة في الوسط التجاري (خالد و زهرة ، صفحة 41)

3.5 عوائق خاصة بإنشاء مؤسسة: هنا يتعلق الامر بالتمويل الخارجي ومشكلة التمييز بين، فعادة النساء يمتلكن اصول مالية مع الرجل، مما يلزمهن ضرورة ايجاد وسائل اضافية، حتى وان تعلق الامر بمشاريع لا تتطلب حجم استثمار كبير.

4.5 العوائق الخاصة بتسيير مؤسسة صغيرة: اظهرت الدراسات ان الاختلافات بين الجنسين توجد ايضا على المستوى السلوك والناتج المالية (الدخل الشخصي وايرادات المؤسسة)، حيث وجد ان النساء المقاولات يتصرفن بطرق مختلفة، ويحققن مدخول اقل بالمقارنة مع الرجل.

5.5 العوائق الخاصة بتطوير مؤسسة: ان اهم مشكل يواجه سيدات الاعمال هو عدم قدرتهن على توليد النمو لمؤسساتهن، خاصة في رقم الاعمال، ويمكن ان يكون نقص التحفيز هو احد الاسباب؛ نقص التمويل يقودهن لاستغلال فرص اعمال اقل جاذبية، وهذا يؤثر فيما بعد على النمو المستقبلي للمؤسسة. (صبرينة ، صارة ، و رشيد ، 2018، الصفحات 8-9)

6.5 المعوقات الذاتية والتنظيمية: وترتبط اساسا بمستوى التعليمي والكفاءة والخبرة والمهارات الادارية من خلال:

- سوء المناخ التنظيمي الناتج عن صعوبة وكثرة الاجراءات الادارية الروتينية؛

- ضعف البنية التحتية وانعدام المعلومات حول الاسواق المحلية، والقوانين والتشريعات المتعلقة بتسجيل المشاريع والحوافز والامتيازات الممنوحة لرائدات الاعمال كالإعفاءات الضريبية والضمانات الاجتماعية. (انصاف، 2020، صفحة 732)

كما أنه من اهم المعوقات الذاتية والتي ترتبط بقدرات المرأة هي ضرورة التوفيق بين الحياة العائلية والمهنية كمشكل يؤرق أحيانا سير الاعمال، وهذا المشكل مطروح حتى أمام المرأة العاملة في القطاع الحكومي أو الخاص بدوام 8 ساعات يوميا، حيث غالبا ما يؤثر العمل الخارجي للمرأة خارج البيت على أدائها لأعمالها داخل المنزل ، وذلك خاصة في المدن الكبرى أين يمتاز بالازدحام المروري الذي يحول دون وصول المرأة لمنزلها في الوقت المحدد وذلك على حساب واجباتها البيئية، أما في حالة المرأة المقاولات التي تضطر لقضاء وقت أكبر أحيانا خارج المنزل من أجل انهاء مختلف الاعمال، مما يؤثر على حياتها الشخصية . (منيرة، عوائق وتحديات المقاولات النسوية بالجزائر أي تأثير لمتغيرة النوع الاجتماعي، 2021، صفحة 61)

6 الجهود المبذولة والاليات الموضوعية لترقية المساواة النسوية في الجزائر:

1.6 جهود الجزائر في ترقية المقاولات النسوية: ادراكا من الجزائر لأهمية ادماج المرأة في التنمية، وسعيها منها على تشجيعها قامت ببعض التدابير بدءا من الاصلاحات التشريعية وصولا الى استحداث آليات لدعم المقاولات النسوية.

– **الاصلاحات التشريعية التي تبنتها الجزائر:** من خلال الدساتير التي عرفتها الجزائر، حاولت ارساء مبدأ عدم التمييز والمساواة بين المواطنين والمواطنات في كل الميادين. ويعتبر دستور 1996 آخر دستور أعد سنة التوقيع على اتفاقية السيداو حيث حاول من خلال مواده الصريحة رقم 29 و 31 المناداة بضرورة اعطاء المرأة حقوقها، وعدم تمييزها عن الرجل، والتي تم تعديلها فيما بعد حسب التعديل الدستوري الجديد الموقع في السادس من شهر مارس سنة 2016، وتم استبدال المواد الخاصة بترقية حقوق المرأة بالمواد 32 و 34 والمادة 36 وذلك كما يلي: (صبرينة، صارة، ورشيد، 2018، صفحة 13)

المادة 32: كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه الى المولد أو العرف أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي.

المادة 34: تستهدف المؤسسات ضمان كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الانسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي إطار تشجيع دور المرأة في الحياة العملية تم نص مادة دستورية جديدة تخص ذلك كما يلي:

المادة 36: تعمل الدولة على ترقية التنافس بين الرجال والنساء في سوق التشغيل؛ تشجيع الدولة لترقية المرأة في مناصب المسؤولية وفي الهيئات والادارات العمومية، وعلى مستوى المؤسسات. وتؤكد هذه المادة سعي الدولة الحثيث لترقية دور المرأة الاقتصادية وإدراجها في التنمية، كما أكدت من خلال هذه المادة أن مناصب المسؤولية ليست حكرا على الرجل فقط بل المرأة الجديدة، حتى تقلد تلك المناصب. (صبرينة ، صارة ، و رشيد ، 2018، صفحة 13)

2.6 أهم الآليات الداعمة للمقاولة النسوية في الجزائر: قامت الجزائر بإرساء العديد من الآليات أولها تنصيب وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في بادئ الأمر، التي تم إعادة هيكلتها وتحولت لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، بالإضافة لآليات أخرى منها:

❖ **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):** والذي أسس في 06 جويلية 1994، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يركز عليها لحماية المهنيين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير ارادية لأغراض اقتصادية. (منيرة و يوسف ، المقاولة النسوية في الجزائر -واقع الانشاء وتحديات مناخ الاعمال-، 2014، صفحة 92)

❖ **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):** تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الهيئات الداعمة للنشاط المقاوالاتي على المستوى الوطني بصفة عامة والمحلي بصفة خاصة، والتي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 - 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وتقوم بتقديم التمويلات لحاملي المشاريع من أصحاب الشهادات اذ لا تفرق بين جنس صاحب المشروع وهدفها دعم ومرافقة رواد الأعمال الشباب. (عبد المجيد و محمد، 2020، صفحة 627)

❖ **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):** أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الأمر التشريعي رقم 01 - 03 في 20 أوت 2001، تمكن المستثمر من التمتع بمجموعة من المزايا الجبائية وغيرها.

❖ **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR PME):** الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 - 373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002، المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004 ويهدف صندوق ضمان القروض الى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الاجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشتريها البنوك. (منيرة ويوسف، 2014، صفحة 92)

❖ **المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تم تأسيس المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 80/3 تم المؤرخ في 25/02/2003، يعمل هذا الجهاز الاستشاري الذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي على الاضطلاع بمجمل المهام منها: ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع؛ تشجيع وترقية انشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات ارباب العمل والجمعيات المهنية. (منيرة و يوسف ، المقاولاتية النسوية في الجزائر -واقع الانشاء وتحديات مناخ الاعمال-، 2014، صفحة 92)

❖ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):** والتي انشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004؛ تشكل هذه الوكالة اداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة من خلال تقديم التمويل المصغر للمشاريع خاصة النسوية، وهي تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة.

❖ **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME-AND):** انشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005، من اجل تنفيذ استراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الانشاء والتوقيف وتغيير النشاط؛ انجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية؛ جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIR EF):** والتي انشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007، المحدد لمهامها وقانونها الاساسي. وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تخضع لوصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات وذلك بغرض جمع المعلومات المتعلقة بالعرض والطلب العقاري وتقديمها الى السلطات العمومية اعداد جدول أسعار العقار الاقتصادي؛ وضع

بنك للمعطيات يجمع العرض الوطني حول الاصول العقارية ووضعها تحت تصرف المستثمرين. (منيرة و يوسف ، المقاولاتية النسوية في الجزائر -واقع الانشاء وتحديات مناخ الاعمال-، 2014، صفحة 93)

من خلال ما تم عرضه فيما يخص آليات التمويل المصغر، يمكن الاجماع على الدور الكبير الذي تلعبه هذه البرامج في دعم وانشاء المؤسسات وخلق مناصب الشغل، ولكن ما تزال هذه المساهمة لا ترقى الى المستوى المطلوب وذلك راجع الى ان معظم آليات الدعم السالفة الذكر، عادة ما تنحصر مهمتها في مرحلة واحدة على الاكثر من حياة المؤسسة، او نشاط واحد كالتنظيم. مقابل ذلك تواجه هذه المؤسسات عديد من العقبات في سوق المنافسة تتعدى النشاط الواحد او المرحلة الواحدة. ومن هذا المنطلق برزت حاضنات الاعمال في العقدين الاخيرين كآلية مستحدثة لتنمية النزعة الريادية والمساعدة على ترجمة الافكار الى كيان اقتصادي على ارض الواقع، من خلال تقديم جملة متكاملة من الخدمات تختلف حسب احتياجات المؤسسة المحتضنة والمرحلة التي تمر بها. (علي و آمال ، 2016، صفحة 181)

نظام المحاضن: تعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الاعمال متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول العربية حيث لم يتم صدور اي قانون او مرسوم ينظم نشاط الحاضنات الى غاية سنة 2003، باستثناء القانون رقم 18/01، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في سنة 2001 والذي اشار الى مشاتل المؤسسات، كما ان الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعت الاطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء واقامة حاضنات الاعمال على شكل محاضن (مشاتل) المؤسسات ومراكز التسهيل. وقد عرف مشاتل المؤسسات على انها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف الى مساعدة ودعم انشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتتخذ المشاتل الاشكال التالية: (علي وآمال، 2016، صفحة 181)

المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع الممتدين الى ميدان البحث.

وتجدر الملاحظة هنا الى ان تعريف المشرع الجزائري للمشتلة والمحضنة يختلف عما هو سائد على المستوى الدولي فمن جهة، نجد ان المحضنة من منظور المشرع الجزائري هي هيئة بداخل المشتلة وهو شيء غير موجود في البلدان الاخرى، وهي من ناحية ثانية تختص في استقبال المشاريع الخدمية فقط على عكس

ما هو قائم في باقي مناطق العالم. اما عن مراكز التسهيل فهي مؤسسات عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف الى تسهيل انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتجسيدا لمشروع اقامة مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل في الجزائر قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بإنجاز عدد منها في بعض ولايات الوطن، من خلال المخططين الخماسيين 2005-2009 و2010-2014. (علي و آمال ، 2016، الصفحات 181-182)

تشير الاحصائيات والدراسات الى أن انجازات هيئات الدعم يبقى نشاطها محدودا ولم يرقى الى المستوى المطلوب، اذ لم يتعدى عدد المشاريع الممولة، 10817 مشروعاً سنوياً بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وكما يبقى اجمالي المشاريع المصرح بها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار متواضعا بمستوى متوسط سنوي لا يتجاوز، 4302 مشروع خلال السنوات 2005-2016. تبقى هذه الارقام متواضعة ولا يمكن اعتبار هذا المجهود كافياً لترقية وتطوير المقاولاتية عامة والمساواة النسوية خاصة بالجزائر ، ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى تراجع مستويات الثقة بين أطراف العملية المصرفية ، حيث يعتبر العامل الاول وراء تدني مساهمة البنوك في القطاع الاستثماري والمساعدة في تمويل المؤسسات الاستثمارية (سعيدة ، سليمة ، و ساسية ، 2017، صفحة 13)، مما يشكل عائقاً أمام النشاط المقاولاتي بالنسبة للمرأة من حيث تمويل المشروع وبالتالي سيره، وعليه يبقى مناخ الاعمال لا يزال يشكل حجر عثرة أمام سير الاعمال، بالرغم من مختلف التحسينات التي تحاول الجزائر ادراجها في كل مرة.

7. خاتمة:

يظهر من خلال التحليل أن المقاولاتية النسوية في الجزائر تحظى باهتمام من قبل سياسة الدولة المتبعة، حيث تسعى لتحسين الوضع التعليمي للمرأة وكذا تطوير المنظومة القانونية الخاصة بها، الا ان واقع تفعيلها يبقى متراجع مقارنة مع الدول الاخرى وهذا راجع الى وجود عوائق ثقافية واجتماعية وتنظيمية تحول دون تحقيق المساواة النسوية، من خلال تأثيرها المباشر والغير مباشر بالرغم من وجود آليات داعمة لنشاطها والتي تمثلت في اجهزة ووكالات دعم تهدف لتمويل وتسهيل ودعم المساواة في الجزائر لكن مساهمتها لا ترقى الى المستوى المطلوب، لأنها تنحصر مهمتها في مرحلة واحدة على الاكثر من حياة المؤسسة وكذلك صعوبة تطبيق الاجراءات في الواقع؛ وعليه قد توصل من خلال هذا الطرح ان المساواة النسوية بالجزائر تتواجد ولكن بصفة محتشمة، نظرا للعراقيل التي تقف أمامها والقيود التي تحد من نشاطها الفعلي أهمها السياق الثقافي وطبيعة المجتمع المتواجدة فيه. مما شكل لديها افتقار للمعلومات وللخبرة، كذلك تجاهل نظام التكوين لغرس

ثقافة المقاول بصفة خاصة لدى الفئات النسوية ولدى المجتمع ككل. والذي من خلاله تستمد المرأة المقاول قوتها ورغبتها في النجاح.

بناء على النتائج المتوصل اليها يتم تقديم بعض التوصيات التي يمكن ان تساهم في تفعيل نشاط المقاولاتية النسوية من خلال:

- توجيه المشاريع الجديدة في مختلف الفروع الاقتصادية حسب خصوصية ومؤهلات كل منطقة، وحاجيات التنمية فيها.
- التركيز على جانب الاعلام والتوجيه الذي يعتبر أول عناصر تشجيع المبادرات الفردية ونشر ثقافة المقاولاتية وإنعاش الحس المقاولاتي عند المرأة.
- وضع اتفاقيات مع الجامعات ومراكز التكوين المهني تهدف الى التعريف بآليات دعم المقاولاتية والخدمات التي تقدمها، وشرح كيفية انشاء مؤسسات استثمارية وضمن سيرورتها ونجاحها بما يسمح بتطوير الثقافة المقاولاتية لدى الباحثين وخريجي الجامعات.

8. قائمة المراجع:

- ابراهيم موسى الشراوي نجوى ، و فهد العويد مشاعل . (2015). معوقات التدخل المهني للاخصائيين بوحدة الحماية بالملكة العربية السعودية . مجلة كلية التربية ، 225-271.
- اسحاق رحمانى. (2016-2017). المقاول في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل . البويرة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع والديمقراطية ، الجزائر .
- التايب عائشة. (2011). النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة . القاهرة : جمهورية مصر العربية .
- المعاني. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 18 01 2022، من تعريف ومعنى معوقات في معجم المعاني الجامع: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar>
- بلقايد ثورية ، بن عبد العزيز سفيان ، و بن عبد العزيز سمير . (2020). المرأة المقاول في الجزائر. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، 30-40.
- بودريمة سعيدة ، طبائية سليمة ، و عناني ساسية . (2017). المقاولاتية في الجزائر : بين الواقع والتحديات . المقاولاتية ركيزة أساسية لتحقيق التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قالمه-، الجزائر .
- ببي وليد ، غربي عمار فاروق ، و حمادي عفاف. (2017). المسؤولية الاجتماعية وتخطيط الاعمال بالمشاريع المقاولاتية . مجلة المالية وحوكمة الشركات .

- تريكي حسان ، و حجام العربي. (2015). الابعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية . مجلة دراسات في التنمية والمجتمع ، 300-282.
- جبالي عبد المجيد، و معاريف محمد. (2020). المفاولة النسوية... الواقع والتحديات -الجزائر نموذجاً-. مجلة آفاق علمية ، 637-619.
- حمدي باشا نادية. (10 افريل , 2017). تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية -تحديات وحلول-. جامعة علي لونيسي - البلدة 2، الجزائر .
- رحال علي ، و يعيط آمال . (2016). واقع المفاولانية في الجزائر -دراسة تحليلية-. مجلة الاقتصاد الصناعي ، 188-165.
- سايجي الخامسة ، هاني نوال ، و جنيدي مراد . (2021). واقع المفاولانية النسوية في الجزائر . مجلة المؤسسة ، 188-175.
- سلامي منيرة ، و قريشي يوسف . (2014). المفاولانية النسوية في الجزائر -واقع الانشاء وتحديات مناخ الاعمال-. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية .
- سلامي منيرة. (2021). عوائق وتحديات المفاولانية النسوية بالجزائر أي تأثير لمتغيرة النوع الاجتماعي. مجلة مجاميع المعرفة، 49-65.
- قاشي خالد ، و سعدي رنده . (10-11 05, 2017). دعم المرأة المفاولة في الجزائر . دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي وتنويع الهيكل الصناعي . جامعة أكلي محند - البويرة -، الجزائر .
- قسوري انصاف. (2020). التوجه المفاولاني للمرأة في الجزائر . دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية ، 791-805.
- كواش خالد ، و بن قمجة زهرة . (بلا تاريخ). المفاولة النسوية في الجزائر . مجلة المناجير .
- محمد علي الجودي . (2015). نحو تطوير المفاولانية من خلال التعليم المفاولاني. جامعة محمد خيضر -بسكرة، الجزائر.
- مغتات صبرينة ، يحي صارة ، و نذار رشيد . (2018). واقع المفاولانية النسوية في الجزائر في ظل تجارب دولية . مجلة العلوم الاقتصادية .